وعبد الله كرز وكما يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبرا لمبتدا
محذوف جوازا او بنصبه مفعولا بفعل محذوف او مخفوضا باضافته اي الاسم
الى اللقب جوازا مرادا بالاول المسمى وبالثاني الاسم اي اذا افردا وذلك كسعيد
كرز فيجوز فيه حينئذ الاتباع للاول وهو الاقيس والقطع عنه كما لو كان
مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهي الاكثر وجمهور البصريين يوجبونها
اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها وافقهم ابن مالك في الالفية وخالفهم
في التسهيل واعترض رضي شارحه على سيبويه بان الاضافة لما كانت على
خلاف الاصل لان الاسم واللقب لما كانا مدلولهما واحدا فيلزم من اضافة
احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج الى تاويل الاول بالمسمى
والثاني بالاسم حتى يتخلص من اضافة الشيء الى نفسه والاتباع والقطع
لا يحوجان الى التاويل ولا يوقعان في مخالفة اصل بين سيبويه استعمال العرب
الاضافة انها لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على
الاصل واستغنى بالتنبيه عليها عن التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية
او الكنية واللقب كنت في تقديم احدهما بالخيار ويليه الاخير مع بابه اعرابه
مع جواز قطعه نعم اذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية على الاسم
ثم جيء باللقب فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يوخذ من كلامهم
وان لم ار في ذلك نقلا لانه يلزم من تقدمه عليها حينئذ تقدمه على الاسم
نفسه وهو ممتنع ثم الثالث من المعارف الاشارة على حذف
مضاف اي اسماء الاشارة فهي في المعرفة الدالة عليه وهو ما وضع لمسمى واشارة
اليه والاشارة اما لمفرد مذكر او مؤنث او لمثنى او جمع كذلك ومقتضاه
ستة لانهم اكتفوا بالاشارة الى جمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد
بحارة الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هي له خمسة وان تعددت
الفاظ بعضها كما سياتي وهي ذا للمذكر المفرد وذي وذه وتي وته
باسكان الهاء وذهي وتهي وذات وتا وذه وته بالاختلاس وذات بالضم للمؤنث
المفرد وذان وتان ويشار بالاولى منهما للمثنى المذكر وبالثانية للمثنى المؤنث

ويعرب بان

ويعرب بان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا عند القايل بتثنيتهما حقيقة والاصح
وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين
حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة ملازمة
للتعريف فجيء في حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة الجر
والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب وكلامه في الاوضح عند
انواع الشبه يقتضي ان ثم لنا من لا يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا
قايل به كما نبه عليه العلامة خالد واولاء ممدودا ومقصورا لجمعهما اي
المذكر والمؤنث والمد لغة اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء التنزيل كقوله
تعالى والقصر لغة اهل نجد من تميم وقيس وربيعة واسد وذكر ذلك الفرا في
لغات القران ولم يخص بتميم كما وقع في عبارة الاوضح والاكثر مجيئه
للعقلاء وقد يجيء لغيرهم كقوله

ذمّ المنازلَ بعدَ منزلةِ اللِّوى ... والعيشَ بعدَ أولئكَ الأيامِ

وهذه الالفاظ المتقدمة هي للمشار اليه القريب واما البعيد فيشار اليه
بها لاكن ملحقة وجوبا بالكاف الحرفية في الاخير لتدل على البعيد ولا فرق
في الكاف بين ان تكون مجردة من اللام في جميع اسماء الاشارة مطلقا اي
سواء كان المشار اليه مفردا او مثنى او مجموعا وهذه الكاف تتصرف في الكلام
تصرف الكاف الاسمية غالبا لتبيين احوال المخاطب من افراده وتثنيته وجمعه
وتذكيره وتانيثه كما يتبين بها لو كان اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث
وتتصل بها علامة التثنية والجمع وللمخاطب خمسة احوال فهذه خمسة
وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي وانما حكموا بحرفية الكاف في
ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار وانتفاء
المضاف لان اسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف لا بد
ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوي تنكيره لاجل الاضافة وفي الكاف
المذكورة ثلاث لغات الاولى ان تختلف لاختلاف احوال المخاطب وهذه هي
الفصحى الثانية افرادها مفتوحة في الاحوال كلها فيكون المقصود بها على

وان كانت اصلها ستة
ومع تعدد ان المشار
اليه خمسة
احوال
ع

Copyright © King Saud University